

البيهقي^(١): خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا، فإن الناس إنما روه من فعل النبي ﷺ لا من قوله. وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ "اه (ص ٨٢).

قلت: وعبد الواحد من رجال الجماعة، ثقة، ومع ذلك عدت مخالفته للثقات وتفرد بهذا اللفظ منه الشاذ المردود كما ترى. فكيف وقد أتى بها محمد بن راشد، وهو مختلف فيه، وثقه بعضهم، وقال ابن حبان: كان من أهل الورع والنسك ولم يكن الحديث من صنعته، وكثر المناكير في روايته فاستحق الترك وقال الدارقطني: يعتبر به (أى ولا يحتج به منفرداً) وقال ابن خراش: ضعيف الحديث اه من "تهذيب التهذيب" ملخصاً (ص ١٥٩ و ١٦٠ ج ٩) وقال في التقريب: صدوق يهم ورمى بالقدر اه (ص ١٨٢) وبعد ذلك فلا يصح الاحتجاج بما رواه ابن راشد هذا بلفظ الأمر من قوله ﷺ «امسحوا على الخفين والخمار» فإنما هو من مناكيره وأوهامه. والمحفوظ ما رواه الجماعة حكاية عن فعله ﷺ.

ولو سلم صحته، فهو محمول على الاختصار في الرواية، وأنه ﷺ أمر بلالاً بذلك في واقعة خاصة، فجعله بلال حكماً عاماً يدل على ذلك ما ورد في رواية أبي سعيد الخدري قال: غزونا مع رسول الله ﷺ فأتى على غدير فنزل رسول الله ﷺ ونزلنا، وحضرت الصلاة، فقال رسول الله ﷺ يا بلال! قم فأذن فانطلق بلال، فأهرق الماء، ثم أتى الغدير، فغسل وجهه ويديه وأهوى إلى خفيه، وكان عليه خفان أسودان وذلك بعيني رسول الله، فناداه رسول الله ﷺ يا بلال! امسح على الخفين والخمار. رواه الطبراني في

(١) كذا في الأصل، وفي تدريب الراوى (نوع ١١٣) ولكنى لم أجد هذه العبارة في السنن الكبرى للبيهقي، وإنه ذكر أحاديث الاضطجاع في موضعين من كتابه (باب عدد ركعات قيام النبي ﷺ وصفتها ٧/٣ وباب ما ورد في الاضطجاع إلخ) وليس في أحدهما هذه العبارة، نعم لهُ ذكر حديث أبي هريرة من طريق عبد الواحد ثم قال: "وهذا يحتمل أن يكون المراد به الإباحة فقد رواه محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي صالح عن أبي هريرة حكاية عن فعل النبي ﷺ لاخبراً عن قوله" ثم قال بعد إخراج هذا الحديث الفعلي: "وهذا أولى أن يكون محفوظاً لموافقه سائر الروايات عن عائشة وابن عباس رض (٤٥/٣) باب ما ورد في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر) فمفاد هاتين لا يختلف عما نقله المصنف ولكن العبارة بهذا اللفظ الذى ذكره المصنف لم أجدما عند البيهقي. فلعلها في كتاب له آخر، والله أعلم.